الفار فانه دافعه في الفار وثبت الناس حين دهشوا يوم الوفاة وابطوفان المشاهد
للشخص في نفسه انه عند كثرة عبادته وذكره واقباله على الله يجد في نفسه رقة ونورا
لم توجد عند عدم الطاعة طاعة الاثبات هذا هو الثبات والافقد يزيد من فضل
الله لا بسبب طاعة وقيل لا اي وقال جماعة منهم الامام ابو حنيفة واصحابه انه
لا يزيد ولا ينقص لانه التصديق البالغ حد الجزم فلو قلنا بنقصه لكان ظنا وهو كفر ولو
قلنا بزيادته لكان لا معنا له لانه في غاية الجزم وهو منتهي الزيادة ومحل الزيادة والنقص
على القول به في غير ايمان الانبيا والملايكة فان ايمان الانبيا يزيد ولا ينقص وكذا انه
ايمان الملايكة على قول وقيل ايمانهم لا يزيد ولا ينقص ان قلت ان قوله تعالى في حق
الخليل اولم تؤمن يوهم ان ايمان الانبيا ينقص اجيب بان المعنى اولم يبلغك
ايمانك الكامل قال بلى ولكن ليطمين قلبي برؤية المعجزة الباهرة لتقوم له الحجة
على قومه وتاول ابو حنيفة ومن تبعه ادلة الاولين لان ايزدادوا ايمانا مع ايمانهم
اي ازداد تصديقا ايمانا المراد المومن به فان الصحابة كان يتجدد عليهم الفرايض والاحكام
شيا فشيا فكل ما زادت الاحكام زاد علمهم بها وتاول الحديث بان الزيادة
والنقص ترجع الى الاعمال لا التصديق ويرد قوله بان التصديق مراتب قد
تقدمت فان تصديق المقلد ليس كتصديق العارف بالدليل وتصديق العارف
بالدليل ليس كتصديق المراقب وتصديق المراقب ليس كتصديق المشاهد وتصديق
المشاهد ليس كتصديق المستغرق بل كل واحد اعلا مما قبله فالاوجه قول
الجماعة ان الزيادة والنقص للتصديق نفسه لوجود هذه الادلة العقلية
والنقلية وغير ذلك تاويل لا يحتاج له ويحتمل ان قول المصنف وقيل بمعنى لا ينقص
بل يزيد فقط وهو قول الخطابي الايمان قول وهو لا يزيد ولا ينقص وعمل وهو
يزيد وينقص واعتقاد وهو يزيد ولا ينقص فاذا نقص ذهب وقيل
لا خلف هذا اللفظ الرازي جامعا بين القولين بحمل القول بالزيادة والنقص
على الاعمال والقول بانه لا ينقص ولا يزيد على التصديق وهو مردود بان
الخلاف انما هو في اصل الايمان وهو التصديق فهو حقيقي لا لفظي واشار بقوله
كذا فقد نقلا الى التبري منه وانه غير معول عليه وتقدم ان المعول عليه

الاول

الاول فواجب له الوجود اعلم ان مباحث هذا الفن ثلاثة اولهيات
وهو ما يتعلق بالاله من واجب وجايز ومستحيل ونبوات وهو ما يتعلق بالانبيا
مما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز وسمعيات وهي ما دل عليها النقل فقط ولا مدخل
للعقل فيها كالحشر والنشر والصراط والجنة والنار وتقدم ذكرها اجمالا
في قوله فكل من كلف شرعا الخ وشرع الان يفصل ما اجمله مقدما للالهيات منه
لتعلقها بالحق وما تعلق به مقدم على غيره وبدا من الالهيات بالواجب لشرفه
مقدما للوجود لاصالته فان ما سواه مفرع عليه الوجود اي الذاتي وهو
صفة نفسية والمراد بها صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس الذات دون
معنى زايد عليها فقولنا ثبوتية خرج به الصفات السلبية كالقدم والبقا وقولنا
على نفس الذات خرج به صفات المعاني فانها تدل على معنى زايد على الذات وقولنا دون
معنى زايد عليها خرجت المعنوية واختلف في الوجود هل هو عين الموجود
او غيره والذي عليه الاشعري الاول بنا على نفي الاحوال وهو المعتمد لانه
لا واسطة بين الوجود والعدم عند الاشعري فالوصف به اعتباري كتغيره
الشخص لا ثبوت له مثال ذلك كما اذا اخرجت ثوبا من صندوق مثلا فالثوب
يوصف بالظهور وهو امر اعتباري لا ثبوت له في الخارج بحيث يعلم انه شي ولا
في نفسه بل هو امر يعتبره الشخص في نفسه فقط وعلى هذا فتسمية الوجود صفة
بنا على قول بعض المحققين ليس المراد بالصفة المعنى القايم بالشي بل ما يحكم به
عليه سوا كان عين حقيقته او قايما بها او خارجا عنها فدخل في هذا التعريف
الوجود وصفات السلوب وصفات المعاني والصفات المعنوية ولو على القول
بنفي الاحوال فتامل وقولنا اي الذاتي معناه انه وجد لذاته ولا مدخل لغيره
فيه فوجوده واجب لذاته لا يقبل الانتفا ازلا ولا ابدا وقولنا الذاتي احترازا
من تعلق علم الله بوجود ولد لشخص مثلا فوجود الولد واجب لكن ليس لذاته بل
لتعلق علم الله به والدليل على كونه واجب الوجود ان تقول الله مفتقر اليه العالم
وكل ما افتقر اليه العالم فهو واجب الوجود لانه لو كان جايز الوجود لكان حادثا
ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث لافتقر محدثه الى محدث

Copyright © King Saud University